مفاوضات تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا)

مقترح الاتحاد الأوروبي حول آليات الدفاع التجاري

مذكرة توضيحية
جويلية 2018
(ترجمة غير رسمية)

تهدف هذه الوثيقة الى تقديم الخطوط العريضة لمقترح الاتحاد الأوروبي بخصوص محور آليات الدفاع التجاري ضمن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق "الأليكا" بين تونس والاتحاد الأوروبي. وقد قدم الاتحاد الأوروبي نص مقترحه الى الخبراء التونسيين في أكتوبر 2015 الذي تم نشره على الموقع الخاص بالمفوضية الأوروبية http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1489

لماذا هذا المحور؟

تعتبر آليات الدفاع التجاري - مكافحة الإغراق، مكافحة الدعم، الإجراءات الوقائية - جزءا لا يتجزأ من الإطار التشريعي للمنظمة العالمية التجارة (منظمة التجارة العالمية) وهي متاحة لجميع أعضائها.

تمكن هذه الآليات الشركات من تحصين نفسها ضد الممارسات التجارية غير الشرعية مثل الإغراق أو الدعم. في ظروف استثنائية، تعمل وسائل الحماية كصمام وقائي ضد تضخم الواردات.

مع تطور الاقتصاد التونسي وانفتاحه، تكاثفت المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ويمكن أن لكل شريك استخدام آليات الدفاع تجاري في هذا الإطار.

اقترح الاتحاد الأوروبي تبادل ممارسات معينة، وتحديد القواعد وضمان الاحترام المتبادل لها.

أهداف المفاوضات

يتضمن مقترح الاتحاد الأوروبي أحكاما بشأن:

• توضيح وتبسيط بعض أحكام الاتفاقية عن طريق **التمييز الواضح** بين آليات مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم من ناحية ووسيلة الحماية من ناحية أخرى؛

• تحسين شفافية إجراءات الدفاع التجاري فيما يتعلق بتبادل المعلومات وجودة الوثائق المتعلقة بكل مرحلة من مراحل الإجراء (فتح / شكوى، تقرير أولي / نهائي) من أجل تمكين المصدرين من ممارسة حقوقهم في الدفاع في إطار التحقيق وتسهيل مشاركة الأطراف المهتمة بالتحقيقات؛

• ضمان الوصول المتبادل إلى الأسواق في ظل ظروف مقبولة عن **طريق اختيار شكل من أشكال التدابير** الأقل إرباكا (وسيلة حماية)؛

• تبادل بعض الممارسات التي تتجاوز متطلبات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك قاعدة الحق الأقل وتحليل المصلحة العامة، بهدف تجنب إجراءات ذات مستوى عال جدا و/أو ضد المصلحة العامة.

وفقا لقانون منظمة التجارة العالمية، يعتبر تطبيق قاعدة الحق الأقل، أي تطبيق القانون على أساس هامش الضرر إذا كان أقل من هامش الإغراق / الدعم، توصية لا التزاما. ومع ذلك، في بعض الحالات يمكن للحق الأقل أن يعالج الضرر الذي لحق بالشركة في البلد المنشأ، مع تجنيب الشركة في البلد المقصد من دفع ثمن باهظ للمنتجات المستوردة.

يذهب تحليل المصلحة العامة في نفس الاتجاه حيث يقارن فائدة آلية معينة للدفاع التجاري بالنسبة لشركة في البلد المنشأ مقابل الأضرار التي قد تلحق بالشركة في البلد

المقصد. في حالة حدوث أثر سلبي غير متوازن بالنسبة للطرفين، يجب تجنب فرض الآلية المعنية.

يمكن للآلية التي تسبب أقل اضطرابا أن تتخذ على سبيل المثال شكل حصة بدلا من حق ثابت. تمكن الحصة عند الضرورة من تجنب النقص في السوق وتجنب مواصلة تصدير المصدرين كميات معينة دون دفع رسوم (وسيلة حماية).